الأهرام

المصدر :

التاريخ :

الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى :

الفرص والمخاطر

ليست هناك حاجة للتأكيد على أن الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى حول ترتيبات الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر حدثا تاريخيا بالغ الأهمية فى مسيرة صراع ممتد استمر عشرات السنين، وقد لا تكون هناك حاجة أيضا للتأكيد على أنه لا يمكن تأييد مثل هذا الاتفاق بالكامل، ولا يمكن كذلك الاعتراض عليه بصورة مطلقة، فنقاط التحول الفاصلة فى مسار الصراعات تمثل فى العادة قضايا أكثر أهمية وتعقيدا من مجرد تقليص مسألة التعامل معها. سياسيا أو علميا. إلى اتخاذ مواقف مؤيدة أو رافضة، لاسيما أنها قد تحولت من حيث المبدأ إلى أمر واقع لا يمكن تجاوزه منذ ١٣ سبتمبر الماضى. لكن بالتوازى مع ذلك، فإن مثل هذه التحولات التاريخية الكبرى تثير عاصفة من الأسئلة العامة والمحددة قد لا توجد لها اجابة واحدة أو اجابة واضحة، وتختلط بانفعالات حادة يصعب من خلالها التمييز بين ماهو علمى وماهو سياسى، بل ويصعب فى كثير من الأحيان مجرد إدارة حوار حولها للتوصل الى اجابات ماعلى تلك الأسئلة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

في هذا السياق، قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية يوم ٢١ اكتوبر الحالى بتنظيم ندوة لمناقشة الفرص والمخاطر المرتبطة بالاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، ومحاولة الاجابة على بعض الأسئلة الأساسية المرتبطة به على مدى ثلاث جلسات نوقشت خلالها ست دراسات قام خبراء المركز بإعدادها حول أهم «القضايا المحددة» المثارة فى مرحلة ما بعد توقيع الاتفاق، واختتمت الندوة بجلسة «نقاش مفتوح» طرحت خلالها بعض القضايا العامة المتصلة بالاتفاق فى ظل نسبة مشاركة وحضور للجلسات تشير الى اهتمام مصرى وعربى منقطع بقضية الندوة. ويستعرض هذا التقرير الخطوط العامة لما طرح فى اوراق الندوة ومناقشاتها.

الاتفاق.. واحتمالات اقامة دولة فلسطينية

تركزت الجلسة الأولى على مناقشة الأوراق التى تقدم بها د. عبد العليم محمد ـ مسئول برنامج الدراسات الاسرائيلية بالمركز حول «المسار التفاوضى الفلسطينى الإسرائيلى واتفاق اعلان المبادىء لترتيبات الحكم الذاتى»، ود. محمد السيد سعيد نائب رئيس تحرير ومنسق عام التقرير الاستراتيجى العربى حول سؤال «هل يمهد اعلان المبادىء لدولة فلسطينية؟». وقد أشار د. على الدين هلال مدير مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ورئيس الجلسة فى بدايتها إلى أن الاتفاق يوازى على المستوى الإقليمى انهيار الاتحاد السوفيتى على المستوى العالمى، حيث انه يفتح الباب لعلاقات اقليمية مختلفة فى منطقة دارت معظم تفاعلاتها الأساسية عبر ما يقرب من ٥٠ عاما حول الصراع العربى الإسرائيلى، وقضيته الجوهرية (القضية الفلسطينية) التى ينهى هذا الاتفاق علاقة الخصومة التاريخية بين طرفيها، وبالتالى سوف تكون لهذا الحدث اثاره فى جميع الاتجاهات تقريبا.

وقال د. عبد العليم محمد ان الاتفاق ليس فلسطينيا مائة فى المائة، بل قد يكون عربيا وبذات القدر، فالموازين العامة بين العرب واسرائيل، وليس فقط الميزان الفلسطينى ـ الإسرائيلى، هى التى قادت اليه، وأشار إلى تضمين الاتفاق مرحلة تمهيدية داخل المرحلة الانتقالية تتصل بتطبيق الحكم الذاتى المحدود فى قطاع غزة و«مدينة أريحا»، وخلو نص الاتفاق وملاحقه من استخدام مفاهيم مستقرة فى القانون الدولى مثل السيادة وحق تقرير المصير، وتركيز الاتفاق على قرارات مجلس الأمن رقمى ٢٤٢، و٣٣٨، وغموض الإشارات الواردة فيه حول الصلاحيات التشريعية للمجلس الذى سينشأ طبقا له، ووجود علاقة قوية بينه وبين «مشروع الون»، وتجاهل الربط بين المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية فى مفاوضات الاتفاق، وعدم تكافؤ الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وتأسيس منطق الاتفاق على التطبيع اللامحدود مقابل انسحاب غير محدد، وإظهار الاتفاق مدى هشاشة التنسيق العربى برمته. وخلص فى نهاية ورقته إلى أن تداعيات «التعاقد الثنائى» الفلسطينى ـ الإسرائيلى على ساحة التسوية، وعلى الساحة الفلسطينية تحديدا ترتبط بالتطورات القادمة، فليست هناك احتمالات مؤكدة بشأنها.

وذكر د. محمد السيد سعيد ان إعلان المبادىء يمثل انقطاعا نوعيا عن الميراث الاستراتيجى لحركة التحرر الوطنى الفلسطينى كاستمرارية منطقية لانتقادات هامة فى المواقف الفعلية لهذه الحركة، والجديد فى هذا الاتفاق هو الاقرار بالية جديدة لحل القضايا المعقدة موضوع النزاع تختلف عن الآلية الصراعية باشكالها العسكرية أو حتى السياسية المفتوحة، وطرح سؤاله الأساسى حول ما إذا كانت تلك الآلية الجديدة تضمن الوصول بالشعب الفلسطينى إلى «حالة الرضا» التى يستحيل حدوثها بدون حصوله على المعطيات المادية والرمزية لحقه فى تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة، وقدم اجابة السؤال من خلال تحليل موقف الاتفاق أو الإعلان عن مشروع بناء دولة فلسطينية، والبيئة السياسية المتغيرة والياته ترجيح اقامة دولة فلسطينية، ثم العلاقات البنائية المحتملة فى فلسطين وفى منطقة «سوريا الكبرى» فى ظل السلام. وخلص من دراسة بعض الاعتبارات المرتبطة بالمحاور السابقة الى القول بأن الاتفاق يحمل بصورة مضمرة حتمية انشاء دولة فلسطينية وحتمية الاستيعاب الاسرائيلى لها، لكن التوازن النسبى بين الاعتبارات التى تعطى ارجحية واضحة لبناء دولة فلسطينية، والاعتبارات التى تميل إلى تقييد سيادة هذه الدولة فعليا وقانونيا يجعل التنبؤ بطبيعة هذه الدولة صعبا.

وقد ركزت المناقشات التى دارت فى تلك الجلسة على ضرورة «تجاوز فكرة القبول والرفض للاتفاق، واهمية معرفة ماخذه» للتعامل معها على أرض الواقع، وقضية ما إذا كانت هناك وثائق سرية للاتفاق أم لا؟، واهمية صياغة النصوص بشكل غامض فى بعض الأحيان، وتجاهل البعض لخصوصية القضية الفلسطينية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الأهرام

والضغوط الدولية والإقليمية التى يتعرض لها الفلسطينيون فى مقارنة الاتفاق مع اشكال الحكم الذاتى القائمة فى العالم، وأن المفاوضات فى العادة تستند على توازن القوى وليس توازن المصالح، وتحرك الفلسطينيين فى إطار الممكن، وتجاهل بعض منتقدى الاتفاق لجوانبه الإيجابية، وعدم قراءة النص بشكل متوازن، وأن الاتفاق لايزال مفتوحا، ويوقف المشروع السياسى ـ الجغرافى الإسرائيلى. وقد اشترك فى المناقشات كل من د. محجوب عمر، والسفير صلاح بسيونى، والسيد أمين هويدى، ود. عبد المنعم المشاط والمستشار حافظ إسماعيل، والسيد زياد المجالى، ود. عصام العريان، ود. إبراهيم صقر، والسيد يوسف الشبطى، والأستاذ حلمى شعراوى، والأستاذ حسن أبو طالب، وغيرهم.

الاقتصاد والأمن.. واتفاق إعلان المبادىء

وتركزت الجلسة الثانية على مناقشة الأوراق التى تقدم بها د. طه عبد العليم رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية بالمركز حول «الاقتصاد السياسى للاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى»، والعميد مراد الدسوقى رئيس وحدة الدراسات العسكرية بالمركز حول «إعلان المبادىء: الفرص والمخاطر على الصعيد الأمنى». وأشار السيد أمين هويدى وزير الحربية الأسبق ورئيس الجلسة إلى أن المرحلة الحالية تطرح أسئلة عديدة حول القضايا الاقتصادية والأمنية المرتبطة بالاتفاق ابتداء من تحديد مصادر التهديد، وطرح مفاهيم الأمن، ومشاكل الانفاق العسكرى، وحتى طرح قضايا الأرض والسوق والمياه والنفط وضرورة تجاوز مفهوم امتلاك الموارد الى توظيفها، وطرح مشروع مضاد لمواجهة المشروعات التى لا تتلاءم مع المصالح العربية.

وتحدث د. طه عبد العليم عن أهمية قراءة الاتفاقية الفلسطينية ـ الإسرائيلية من زاوية اقتصادية، خاصة وان اثنين من اربعة ملاحق لها يتعلقان بالتعاون الاقتصادى الثنائى والإقليمى بين الطرفين، وفى ضوء بروز مسألة أولوية العائد الاقتصادى للسلام (جائزة السلام) فى الشرق الأوسط. وتناول فى ورقته خمس قضايا هى اقتصاديات السلام فى المفاوضات متعددة الأطراف، والتصورات الإسرائيلية والفلسطينية للتعاون والتنمية، ومشكلات واحتياجات التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ومشروعات التكامل بين إسرائيل وفلسطين والاردن، وفرص ومخاطر التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط، وطرح عددا من الأسئلة الأساسية التى يجب التركيز عليها فى المرحلة القادمة كمداخل للتعامل مع قضايا الاقتصاد فى ظل التسوية، مشيرا إلى عدم قدرة إسرائيل على الهيمنة على الاقتصادات العربية، ووجود ارتباط يجب التعامل معه ـ بين الاقتصاد الفلسطينى والاقتصاد الإسرائيلى، وخلص إلى أن الانفتاح الاقتصادى العربى تجاه إسرائيل، سواء قاد إلى تكامل اقتصادى شرق أوسطى، أو مجرد سوق مفتوحة شرق أوسطية يحمل العديد من الفرص والكثير من المخاطر.

وتحدث العميد مراد الدسوقى حول الجوانب الأمنية للاتفاق مشيرا إلى أن إعلان المبادىء يعتبر الترتيبات الأمنية من الموضوعات المؤجلة التى لن يتم الاتفاق بشأنها خلال الفترة الانتقالية. وقال ان المخاطر الأمنية التى ستترتب على هذا الإعلان تفوق الفرص التى يهيئها للطرف العربى، ومع هذا فإن الاتفاق يثير قدرا من التفاؤل يفوق ما يثيره من التشاؤم. وطرح عددا من القضايا الأمنية المرتبطة بالطرف الفلسطينى كما يوضحها الاتفاق مثل انسحاب الجيش الاسرائيلى من غزة واريحا، والياات الحفاظ على الأمن الداخلى فى الأرض المحتلة، والأداء الفلسطينى المحتمل على هذا المستوى، ومشاكل استمرار المستوطنات داخل منطقة الحكم الذاتى، وكيفية التعامل مع القضايا المحتملة بخصوص امنها، ومسئولية الامن الخارجى عن الأرض المحتلة. واشار من جانب اخر إلى ما يثيره الاتفاق من اشكاليات أمنية بخصوص المسارين السورى الإسرائيلى واللبنانى الإسرائيلى مركزا على مشكلة التفاوض حول الجولان وابعادها الأمنية، إضافة إلى المشاكل الأمنية المعلقة بين إسرائيل والأردن، واحتمالات التعامل مع القضايا الامنية فى الفترة المقبلة.

وقد أثارت الأوراق نقاشا واسعا حول العلاقة بين «الكيان الفلسطينى» وإسرائيل على المستوى الاقتصادى، والدور الإسرائيلى المحتمل فى السوق الشرق أوسطية المحتملة، وعدم وجود مشروع اقتصادى عربى للتعامل مع تلك التطورات، وعلاقة السوق الشرق اوسطية بالقومية العربية، وضرورة النظر للفرص إلى جانب التركيز على المخاطر، وإمكانيات تحول اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات سلام، ومشاكل المستوطنات الإسرائيلية فى الفترة القادمة، ومدى تعقيد قضايا الأمن الداخلى والخارجى فى الأرض المحتلة، وكيفية فهم مسألة الهيمنة الإسرائيلية بصورة مختلفة. وقد اشترك فى النقاش د. زهدى الشامى، ود. إبراهيم سعد الدين، ود. عبد المنعم سعيد، والأستاذ مارى الشوا، ود. هشام القرنى، ود. عبد المنعم المشاط، والأستاذ مجدى صبحى، ود. إبراهيم صقر، وغيرهم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

معارضة الاتفاق والدور المصرى فى المرحلة القادمة

وتركزت الجلسة الثالثة على مناقشة الأوراق التى تقدم بها د. وحيد عبد المجيد رئيس وحدة العلاقات العربية بالمركز حول «المعارضة الفلسطينية والاسرائيلية للاتفاق: منطقها، ورزنها، مستقبلها»، ود. عبد المنعم سعيد نائب مدير المركز حول «مصر والاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى: نظرة استراتيجية»، وراس الجلسة د. أحمد يوسف أحمد استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومدير مركز البحوث والدراسات العربية، وتحدث د. وحيد عبد المجيد فى ورقته عن تكوين القوى الفلسطينية المعارضة للاتفاق، وما تطرحه كل مجموعة منها . الرافضة لاية تسوية سلمية، والرافضة لعملية التسوية الحالية، والرافضة للاتفاق الأخير تحديدا . من قضايا مشيرا الى ان مضمون الاتفاق يتيح للمعارضة الفلسطينية، خاصة المجموعة الاخيرة، طرح انتقادات جدية له، بعكس المعارضة الاسرائيلية التى لم تجد قضايا جادة تعترض عليها، واشار الى تكوين اجنحة المعارضة الاسرائيلية، وما تطرحه من مواقف. وانتقل الى الحديث عن وزن المعارضة الفلسطينية والاسرائيلية مؤكدا أن الظروف المحيطة بالاتفاق تجعل المعارضة على الجانبين في وضع اضعف من وزنها النسبى. وتحدث عن مستقبل القوى المعارضة للاتفاق مشيرا الى أن مستقبل المعارضة الفلسطينية يتوقف على عوامل معقدة تبعا لتكوينها، منها مسار تجربة الحكم الذاتى، وتطور استراتيجيات المجموعات الأساسية للمعارضة خاصة «حماس»، ورفع الغطاء السورى عن بعض الفصائل، وقال ان مستقبل المعارضة الاسرائيلية سيرتبط بالمعركة القادمة حول الجولان بعد أن خسرت جولة اتفاق الحكم الذاتى امام حكومة حزب العمل.

وقد اكد د. عبد المنعم سعيد على أن الوضع الاقليمى والدولى الجديد لابد وأن يدفع مصر الى اعادة التفكير في وضعها الاستراتيجى على ضوء المتغيرات الجديدة ، لا سيما وأنها كانت دائما من اكثر دول العالم الثالث حساسية للتغيرات وتأثيرا فيها. وقال ان بعض الظروف الدولية والاقليمية اخذت فى التغير خلال السنوات الأخيرة بطريقة ربما تؤدى الى تراجع مكانة مصر الاستراتيجية، وجاء الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى ليطرح تأثيرات هامة بالنسبة للدور المصرى بما يستوجب النظر في اعادة بناء هذا الدور من خلال بعث حقيقى لعناصر القوة المصرية، وتشكيل موقع مصرفى البيئة الاقليمية بالطريقة التى تعظم المصالح المصرية عن طريق توفير نموذج سياسى واقتصادى له اشعاعاته المؤثرة اقليميا ودوليا بكل ما يقتضيه ذلك من تجاوب مع المتغيرات الجديدة، واعادة تشكيل دور مصر فى مجالها الاقليمى والدولى، وتحديد مهامها المقبلة على المدين القصير والمتوسط. وحدد د. عبد المنعم سعيد تلك المهام فى استكمال عملية السلام، واعادة تعريف دور مصر الاقليمى، مؤكدا فى النهاية أن مفتاح المكانة المصرية سوف يظل يرتبط باعادة ترتيب أوضاعها الداخلية . وقد تركزت المناقشات فى هذه الجلسة على أن ازمة المعارضة الفلسطينية بدأت قبل توقيع الاتفاق بعدة شهور، وأن القضية الأهم - كما ذكر د. أحمد يوسف احمد - هى مستقبل التنفيذ ، خاصة أن الاتفاق قد وقع، وتحدث كثيرون حول السلوكيات المحتملة لقوى المعارضة الفلسطينية، واحتمالات استخدام أسلوب العنف، وموقع مقولات الحل التاريخى من التفكير العام فى الفترة الحالية، واسس الدور المصرى، وارتباطه بقيادة تجمعات اقليمية، ومدى جدوى التحرك المصرى فى اطار دائرة الاهتمام المباشر (السودانية الليبية) لها، ومشاكل التركيز على المكون الاقتصادى للصراع العربى - الاسرائيلى، وقد اشترك فى النقاش كل من د. طه عبد العليم، ود. مصطفى علوى، ود. ابراهيم سعد الدين، والأستاذ ضياء رشوان ود. عصام العريان، وغيرهم.

وقد عقدت الجلسة الختامية فى نهاية الندوة برئاسة الاستاذ السيد يسين مدير المركز، وتحدث د. اسماعيل صبرى عبد الله المفكر الاقتصادى المصرى حول مبدأ حق كل شعب عربى بالتصرف فى وطنه واتخاذ قراره المستقل، واسس الصدام الحضارى المعتد بين مصر واسرائيل، وجدوى التكامل العربى «الرسمى» والتصورات التى سادت الوحدة العربية، ونشاط القطاع الخاص في انشاء شركات عربية مشتركة. وتحدث د. حازم الببلاوى رئيس بنك تنمية الصادرات حول الدور المصرى فى المستقبل، وصعوبة وضع مصر فى المرحلة القادمة فى مواجهة المتغيرات المضادة مقررا أن هذا الدور سوف يتوقف على سلوك مصر ذاتها، ورؤيتها لادوات ممارستها لهذا الدور، وضرورة العمل على بناء «النموذج» خاصة فى الداخل، ومشاكل اعادة بناء هذا الدور، وهيكل المنافسة الحادة المحتمل فى الشرق الأوسط خاصة على المستوى الاقتصادى - الصناعى.

وقام د. اسامة الغزالى رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية بتحليل بعض المسلمات السائدة غير الصحيحة، كان يقال أن الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى كان مفاجئا، أو انه جاء كنتيجة لتوازن القوى المختل لصالح اسرائيل، أو انه سينهى الصراع العربى - الاسرائيلى، أو سيدعم من قوة منظمة التحرير الفلسطينية، أو سيمثل نهاية للقومية العربية، فهى كلها مقولات ، ان لم تكن غير صحيحة تماما، فهى محل جدال. واشار السفير سعيد كمال سفير فلسطين بالقاهرة الى أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تتنازل لتنقذ نفسها تحت وطاة ازمتها كما يقال، وان «الكيان الفلسطينى» لن يكون اداة فى يد اسرائيل لاختراق الوطن العربى، وان السلطة حين تنتقل الى منظمة التحرير لن تنهى المعارضة، وقال ان المنظمة قد قبلت شرط السرية ايمانا منها بان هذا هو الطريق الأسلم للوصول الى ما هو ممكن. وقد اشترك فى المناقشات النهائية د. حسن حنفى، ود. صلاح زين الدين، والأستاذ زياد المجالى، والأستاذ لطفى الخولى واكد الأستاذ السيد يسين فى ختام الندوة على «اننا لن نلقى تاريخنا ونتخلى عما كنا نعتقد به، لكن هناك واقعا جديدا، وسؤالا اكثر اهمية هو: ماذا عن المستقبل؟»

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية